

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«التجارة» تنجز قرار استدعاء رأسمال الشركات

علمت «الأنباء» ان القطاع القانوني في وزارة التجارة والصناعة انتهى من المراجعة القانونية للقرار الوزاري المعدل رقم 515 لسنة 2010 الخاص بتنظيم شروط واجراءات استدعاء رأسمال الشركات المساهمة. ورفع القطاع القرار المعدل أمس لوزير التجارة والصناعة بالإثابة انس الصالح الذي سيصدر قرارا وزاريا معدلا بشأنه قريبا.

عاطف رمضان

أستاذ القانون د.أحمد الرشيد يقرأ مزايا تطبيقها في الشركات

شركات كويتية لا تعرف عن الحوكمة إلا ما ندر

شريف حمدي



د.أحمد المطيري

قال أستاذ قانون الشركات بكلية الدراسات التجارية والمتخصص في قواعد الحوكمة د.أحمد رشيد المطيري ان الأزمات المالية التي عصفت بدول وعدد من كبريات الشركات العالمية مع ظهور الأزمة المالية. زاد من اهتمام السلطات الإنشافية والرقابية والمنظمات المالية والاقتصادية على المستوى الدولي بتطبيق قواعد الحوكمة. كونها تشكل أحد العناصر الأساسية للنمو الصحي والقوي لأي اقتصاد. وأوضح المطيري في قراءة خاصة بـ «الأنباء» ان الكويت بذلت جهودا حثيثة لترسيخ قواعد لحوكمة الشركات المختلفة. تسعى من خلالها لتكريس عهد جديد للعمل الاحترافي بالمؤسسات المالية لكن على هيئة أسواق المال ان توعي الشركات أكثر في هذا الخصوص. لأن كثيرا منها لا يعرف عن الحوكمة الا ما ندر. وتطرق د. المطيري إلى 5 مزايا تتحقق بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وهي:

- أبرز المزايا مكافحة الفساد المالي والإداري.. وزيادة كفاءة الشركات
- دخول لاعبين جدد كـ«العضو المستقل» يحد من سيطرة مجالس الإدارات
- تخفيض تكلفة التشغيل وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية
- التزام الشركة بمعايير الحوكمة يسهل عليها الحصول على التمويل

1 مكافحة الفساد المالي والإداري في الشركة

أدت الانهيارات المالية والفضائح التي عصفت بالشركات العملاقة في العديد من الدول إلى ظهور الحاجة إلى تحليل الأسباب التي أدت إلى هذه الانتكاسات، وكان أحد أهم هذه الأسباب هو انتشار الفساد المالي والإداري للشركات العملاقة، ونجم عن ذلك ظهور مصطلحات جديدة بدأت تطفو على الساحة مثل مصطلح حوكمة الشركات وغايتها تعزيز سبل الرقابة من قبل الجمعيات العمومية والمساهمين على إدارة الشركات، عليها حفاظا ورعاية لمصالح المساهمين وأصحاب المصالح من جهة، وحماية للاقتصاد الوطني والمجتمع من جهة ثانية.

2 دعم الاقتصاد الوطني

تهدف حوكمة الشركات إلى دعم الاقتصاد الوطني من خلال زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية في الأسواق، مما يساعد على التوسع وإيجاد فرص عمل جديدة من جهة، والحفاظ على الاقتصاد الوطني من خلال تقليل مخاطر الأزمات الاقتصادية والمالية الكبيرة التي تعصف بالبلاد من جهة أخرى.

3 زيادة كفاءة الشركة

تحقق حوكمة الشركات الكفاءة الاقتصادية للشركة المعنية من خلال العمل على تعزيز ثقة المستثمرين بالشركة ومركزها المالي، بالإضافة إلى تعظيم ربحية الشركة، حيث أن حوكمة الشركات الجيدة تساهم في تخفيض تكلفة رأسمال المنشأة وتساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية، والحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد.

4 جذب الاستثمارات

تعمل حوكمة الشركات على تعزيز ثقة المستثمرين بالمرکز المالي للشركة مما يساعد على استقطاب المزيد من الاستثمارات، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ما تكفله حوكمة الشركات من الدقة والشفافية في التقارير والقوائم المالية التي تصدرها الشركة، وما ينبج عن ذلك من غرس الثقة والإطمئنان في نفوس المستثمرين.

5 توفير مصادر تمويل للشركات

يوفر اتباع الشركات لمتطلبات الحوكمة الرشيدة السهولة اللازمة للحصول على مصادر تمويل سواء كانت محلية أو دولية، وسواء كانت من قبل الجهاز المصرفي أو أسواق المال، حيث ان التزام الشركة بمعايير الحوكمة الرشيدة يعنبر مؤشرا جيدا على حسن أدائها ويعزز الثقة في مركزها المالي وكفاءتها، مما يسهل عليها الحصول على التمويل اللازم، وخصوصا في ظل سرعة انتقال التدفقات الرأسمالية.



نخوف من تأجيل الحوكمة وتفريغها من مبادئها

قال د.أحمد رشيد المطيري انه عندما صدر قرار إلزام الشركات المدرجة بتطبيق المبادئ في ديسمبر 2014، كان هناك تخوف بسبب ان أغلب الشركات غير مستعدة فنيا أو ماديا للوفاء بمتطلبات الكثير لتطبيق مبادئ الحوكمة خاصة انها لم تتعاف بعد من آثار الأزمة المالية وتحاول تصحيح أوضاعها، لذلك كان الأفضل أولا ان تنتشر «هيئة الأسواق» الوعي والفهم الصحيح للمبادئ قبل الشروع في التطبيق، وذلك من خلال مؤتمرات وندوات وورش عمل كثيرة، ايضا كان لا بد من إقرار التطبيق التدريجي للمبادئ بحيث يكون عدد منها غير إلزامي بشكل مؤقت وإلزام الشركات بمبادئ أخرى والتي يعتقد انها أكثر أهمية الآن على الأقل كالبدء الخاص بشكل مجلس الإدارة.

وأشار إلى ان العديد من الشركات المدرجة وكذلك بعض التجار وأطراف أخرى سبقت ان أعلنت رفضها علنا لتطبيق قواعد الحوكمة حيث لا ترغب في تطبيق مبادئ الحوكمة في الكويت والتي يترتب على

تطبيقها تغيير شكل مجالس إدارة الشركات التقليل من السيطرة التي يفرضها بعض أعضاء مجالس الإدارات على الشركات بسبب دخول لاعبين جدد بالإدارة كالعضو المستقل، وتشكيل لجان لها صلاحيات واسعة بالشركة وتقدم تقارير دورية عن أوضاعها وأداء مجلس الإدارة وقبود أخرى كثيرة تحد من صلاحياتهم وهذا ما تحذر منه الهيئة.

جدل حول تعريف حوكمة الشركات

يتم بموجبه توجيه الشركات والرقابة عليها، البعض الآخر عرفها بأنها مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين إدارة الشركة والمتعاملين معها من الشركاء وأصحاب المصلحة من الآخرين على أساس من تحديد الحقوق وتنفيذ الالتزامات وفقا لما يستوجبه حسن النية في إدارة الشركة والرقابة عليها.

قال د.أحمد المطيري ان تعريف حوكمة الشركات يؤثر جدلا كبيرا بين مختلف الفقهاء والمتخصصين بشتى المجالات، فهو ما يزال يثير الكثير من الغموض وعدم الوضوح.

● اقتصاديا.. هناك من ينظر لتعريف الحوكمة من الناحية الاقتصادية استنادا إلى الرغبة في تحقيق الربح.

● قانونيا.. هناك من ينظر له من الناحية القانونية بناء على تنظيم أشكال وأنواع التعامل بين أطراف الشركة.

وقد وردت في صدد تعريف حوكمة الشركات قانونيا عدة أقوال، فالبعض عرف حوكمة الشركات بأنها النظام الذي

من يراقب تطبيق الحوكمة؟

حددت المقصود بالجهات الرقابية في مجموعة من الجهات تتمثل على النحو التالي:

- وزارة التجارة والصناعة ودورها المهم في عملية تأسيس الشركات وفقا لأحكام قانون الشركات وخلافه.
- بنك الكويت المركزي على مستوى البنوك والشركات الخاضعة لرقابته.
- هيئة أسواق المال وذلك بالنسبة للشركات المرخص لها بمزاولة أنشطة الأوراق المالية والشركات المدرجة في البورصة.
- الجهات الأخرى التي يقرها القانون.

قال د.أحمد رشيد المطيري ان الكويت بذلت جهودا حثيثة لترسيخ قواعد لحوكمة الشركات المختلفة من خلال إصدار قانون الشركات متضمنا تنظيما جديدا ومتطورا للشركات في الكويت، ونصت المادة 217 من القانون على أنه «تضع الجهات الرقابية المعنية قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابته، بما يحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، كما تبين الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة المستقلين».

وأوضح ان المادة الأولى من قانون الشركات

رغم أنه أقدم سوق مالي في المنطقة.. بورصة الكويت تصنف كسوق مبتدئ

«الجمعية الاقتصادية»: البورصة مطالبة بتخطي 8 فئات لتصبح ناشئة

عقب رفع التصنيف..

الصاديق العالمية

تصبح «مجبرة» على

إعطاء العناية للسوق

الكويتي

تنقية مناخ الأعمال

وخلق الفرص

الوظيفية وتنمية

الأعمال الريادية أبرز

الإيجابيات

التعديلات في

قانون أسواق المال

ستساهم في تحفيز

المستثمرين وإضفاء

بعد عالمي على

السوق

قال تقرير صادر عن الجمعية الاقتصادية الكويتية إن رفع تصنيف الكويت إلى مؤشر الأسواق الناشئة أولوية رئيسية لهيئة أسواق المال الكويتية، وذلك حسبما أعلنه رئيس مجلس مفوضي الهيئة د.نايف الحجرف، ونائب رئيس مجلس مفوضي الهيئة مشعل العجمي، حيث أصبح واضحا أن هذا التصنيف يعتبر أمرا ضروريا لجعل السوق الكويتي سوقا جاذبة للاستثمار أسوة بدول مجلس التعاون الخليجي، وبعد أن تم إجراء تعديلات مهمة في قانون هيئة أسواق المال تعتمد على تطبيق أهم الممارسات العالمية في أسواق المال في أبريل 2015، فإن هذه الخطوة ستؤدي إلى تمهيد الطريق أمام تصنيف الكويت في المؤشر.

وترى الجمعية الاقتصادية الكويتية أن مؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة يضع العديد من المعايير الجادة حتى يتمكن أي سوق من الانضمام للمؤشر، ومن ضمن هذه اللوائح، الانفتاح على الملكية الأجنبية، وسهولة تدفق رأس المال، وكفاءة إطار العمل التشغيلي، واستقرار إطار العمل المؤسسي، وتقسيم هذه المعايير بدورها إلى 18 فئة فرعية تحتاج الكويت إلى تخطي 8 منها لتتاهل في مؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة، وتشمل هذه الفئات حدود الملكية الأجنبية،

CHIP أول كمبيوتر متعدد الوظائف بأقل من 3 دنانير



تتجه شركة ناشئة Next Thing Co لتطوير أول كمبيوتر لا يتجاوز سعره مبلغ 3 دنانير فقط، والذي أطلقوا عليه اسم CHIP متوقع ظهوره في نوفمبر المقبل، وأوضح مطور CHIP أن الجهاز قادر على أداء كل المهام الرئيسية للكمبيوترات العادية، مثلولوج إلى الإنترنت وتشغيل الألعاب والبرامج. ويتميز حاسوب CHIP بحجمه الصغير، الذي يضاهي حجم بطاقة عمل صغيرة، وبقدرته على الاتصال بالإنترنت عبر شبكات «واي فاي»، والعديد من الأجهزة مثل لوحة المفاتيح والفأرة وأذرع التحكم بالألعاب لاسلكيا عن طريق تقنية بلوتوث 4.0.

ويضم الحاسوب الصغير معالج من شركة Allwinner بسرعة 1 غيغاهرتز، وذاكرة وصول عشوائي سعة 512 ميغابايت من نوع DDR3، وذاكرة تخزين داخلية سعة 4 غيغابايت، ومنفذ USB يمكن من خلاله توسيع سعة الذاكرة بجهاز تخزين خارجي. ويعمل الحاسوب CHIP بنظام تشغيل مفتوح المصدر مطور خصيصا له، حيث أكد مطوره أن النظام سهل الاستخدام، ويمك واجهة رسومية بسيطة، ويأتي مدعوما بما يزيد على ألف تطبيق من تطبيقات المهام الأساسية، مثل تطبيقات تصفح الإنترنت وتشغيل الوسائط المتعددة، وتحرير المستندات والصور والصوت، والتحميل من الإنترنت خاصة عبر تقنية Torrent.

وينوي المطورون بيع الحاسوب CHIP في عدة باقات، حيث سيأتي وحده بسعر 9 دولارات، ومع بطارية من نوع ليثيوم بوليمر بسعر 19 دولارا، ومع جهاز التحول إلى حاسوب محمول بسعر 49 دولارا، وبباقية كاملة تضم الحاسوب مع كل الملحقات الخاصة به، والتي تضم كذلك البطارية وجهاز التحول بسعر 93 دولارا.

الابتكار، ورفع التنافسية في أسواق المال، والنهوض بعرونة السوق وقدرته على الاستجابة للمناخات الاقتصادية السريعة التغير، ورفع مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية للدولة.

كما أن إدراج سوق الكويت للأوراق المالية في مؤشرات المديرين العالميين يمر عبر الإصلاحات الفعالة لأسواقها المالية واعتمادها لمناخ أعمال أوسع وأكثر شمولية.

إعطاء مزيد من العناية للسوق الكويتية، وبالتالي يتزايد عدد المؤسسات الاستثمارية والمستثمرين العالميين في أسواق المال الكويتية، كما أن تزايد العناية واستثمارات المستثمرين العالميين يحفز المستثمرين في السوق المحلية على الاستثمار في الكويت، ويؤدي ذلك إلى توفير الأرضية لتلقيح مناخ الأعمال في الدولة، وخلق الفرص الوظيفية الجديدة، وتنمية الأعمال الريادية، ودعم

تشكل مؤشر ثقة في حماية المستثمرين وشفافية أسواق رأس المال الوطنية، وترتب على إغفال هذه الجوانب من قبل الهيئة استمرار تصنيف سوق الكويت للأوراق المالية كسوق مبتدئ رغم أنه أقدم سوق مال في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويحقق رفع درجة السوق إلى فئة الأسواق الناشئة عددا من الفوائد، منها أن الصاديق العالمية تصبح مجبرة على

وتسجيل المستثمرين وفتح الحسابات، ولوائح وأنظمة السوق، وتدقق المعلومات، والمقاصة والتسوية، وأمانة الحفظ، وقابلية نقل الملكية، وإقراض الأسهم، والبيع على المكشوف.

وذكر التقرير انه ينبغي على الكويت الالتزام بالمسار الذي سلكته نظيراتها الخليجية للحصول على ترقية تصنيفها، حيث يرى الكثير من دوائر المحللين أن هذه الترقية

خطوات رفع تنافسية السوق إقليميا وعالميا

البورصات مثل ناسداك أو.إم.إكس أو إيروونكست، للاستحواذ على حصة في واحد من أقدم أسواق الأسهم في الشرق الأوسط.

- هناك منظومة كاملة للتطوير تشمل أربعة محاور: شركة سوق الكويت للأوراق المالية، والمقاصة، وشركات الوساطة، وهيئة الأسواق.
- طموح الهيئة اليوم لسوق الكويت أن يكون أحد وجهات الاستثمار المؤسسي، وأن يصبح سوق الكويت للأوراق المالية رابع بورصة يجري تداول أسهمها في منطقة الخليج بعد سوق دبي المالي وقطر وقريبا المملكة العربية السعودية. وذلك تسعى الهيئة إلى خلق البيئة الاستثمارية التي تشجع المستثمر المؤسسي على الدخول إلى السوق الكويتي وممارسة نشاطه ضمن إطار تنظيمي ورقابي

نكر تقرير «الجمعية الاقتصادية» انه يجب على هيئة أسواق المال القيام بدور أكثر تحفيزا يتجاوز التعريف الضيق لدور الرقيب الذي يتولى الإشراف على حماية النزاهة في الأسواق دون التنسيق مع الأهداف الاقتصادية العليا للدولة، ليشمل مجموعة من الخطوات الجادة لرفع تنافسية السوق الكويتي إقليميا وعالميا، هي كالتالي:

- تاتي التعديلات في قانون هيئة أسواق المال، والتي من ضمنها الإعفاء الضريبي على التوزيعات النقدية، وتحديد نسبة لا تتجاوز 44% من رأسمال البورصة يتم منحها لمشغل عالمي، كخطوة بناءة لإضفاء بعدا عالميا للسوق الكويتي، وبالتالي جعله سوقا جاذبا للمستثمر الأجنبي. وهذه الخطوة ستفتح الباب أمام شركات دولية لإدارة